الفصل الثاني

مدخل نظري

- المبحث الأول: النظريات العلمية المفسرة للحركات الاجتماعية
- المبحث الثاني: العلاقة بين النظام السياسي والحركات الاجتماعية

المبحث الأول:

النظريات العلمية المفسرة للحركات الاجتماعية

يشمل بناء العلم ثلاثة مكونات رئيسة، هي المجال الذي يعمل في نطاقه العلم، **والمجتمع** هو المجال الأساسي بما يحتويه من نظم وظواهر ومشاكل اجتماعية سواء كان مجتمعا محليا صغيرا أو يتسع ليشمل المجتمع العالمي الذي يضم عددا من المجتمعات.

والمكون الثاني هي النظرية التي من الضروري أن يمتلكها أي علم لتوجيه عمليات البحث في الظواهر والمشاكل الاجتماعية، ويحتضن علم الاجتماع عددا من النظريات تفسر واقعه الاجتماعي ولا يعتمد على نظرية واحدة، وهذا دليل على تعقد هذا العلم وتشعبه وأهميته.

والمكون الثالث يشمل المنهج الذي يتكون من مجموعة من الإجراءات التي يقوم بها الباحث لفهم تفاعلات الواقع الاجتماعي[١].

لذلك نستطيع القول إن دراسة أي مجتمع يجب أن يتوافر فيه المجال الذي يتحرك فيه الباحث مستندا إلى نظرية ومنهج، فبدون النظرية تكون الكتابة تائهة، وبدون المنهج تكون فاشلة، كما لا بد أن نفهم أن الظاهرة أو المشكلة الاجتماعية أو أي حقيقة اجتماعي هي كالهرم يجب رؤيتها من جميع الجوانب لكي نستطيع وصفها ومن ثم تفسيرها، وبشكل موضوعي، وإذا أهملنا أي جانب من جوانبها سيضيع علينا أحد

---

(١) د. علي ليلة، النظرية الاجتماعية الحديثة، الأنساق الكلاسيكية، الكتاب الثالث، ٢٠١٢، ص٤-٥.

جوانبها التي ستغشي عنا الحقيقة، وبذلك تكون رؤيتنا ومعرفتنا وفهمنا للحقيقة والظاهرة ناقصة، وغير كاملة[1].

نصب اهتمامنا هنا على عرض وتوضيح النظريات المفسرة للحركات الاجتماعية التي تعددت وفقا لتعقدها وتعدد منطلقاتها الإيديولوجية والفكرية، لذلك نجد تفسيرات متنوعة لها، منها السياسية، ومنها النفسية، ومنها الاقتصادية، ومنها الاجتماعية، وسنولي اهتماما أكبر في التفسيرات للنظريات التي هي قريبة من واقع وظروف المجتمع المدروس.

١. نظرية السلوك الجمعي The Collective Behavior Theory

من رواد هذه النظرية مدرسة شيكاغو، مثل بارك «Park» وبيرجس «Burgess» وبلومر «Bulmar»، ومن الوظيفيين سملسر وغيرهم، تفسر هذه النظرية الحركات الاجتماعية على أساس نفسي اجتماعي وتسند فرضيتها بحدوث مظاهرات وأشكال من الهستريا الجماعية، وتؤكد على حالة العدوى الجماعية التي تجعل الفرد منصاعا وفقا للسلوك الاندفاعي، أي إن أساس الحركات الاجتماعية وفقا لهذا المفهوم هو ردود أفعال لا تكون منطقية في مواجهة ظروف غير طبيعية من التوتر الهيكلي بين المؤسسات الاجتماعية الأساسية.

وقد أكد أصحاب هذه النظرية على الانحرافات التي قد تحدث في الحركات الاجتماعية، أي: قد تظهر في الحركات الاجتماعية أنواع من الخطورة كما حصل في الحركات الفاشية في ألمانيا وإيطاليا، ويؤكدون على عدّها انعكاسا لمجتمع مريض،

---

(١) د. معن خليل عمر، نظريات معاصرة في علم الاجتماع، دار الشروق، للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٥م، ص١١.

وفي رأيهم أن المجتمعات السليمة لا تحتاج إلى حركات اجتماعية، بل تحتوي أشكالا من المشاركة السياسية والاجتماعية[١].

وقد تميز العالم الفرنسي غوستاف لوبون في هذا المجال في نظرية الإيحاء في التنويم المغناطيسي، فالفرد في الجمهور من جهة شبيه بالفرد النائم مغناطيسيا، وهو أقل قدرة على المقاومة أيضا، ذلك أن الإيحاء بوصفه هو نفسه بالنسبة لكل الأفراد يتضخم حين يصبح متبادلا.

والإيحاء موجود من جهة أخرى في مبدأ العلاقة غير المتناظرة، وهو غير متساو بصورة أساسية بين الرئيس «أعني الزعيم» وبين الجمهور «قطيع لا يمكن أن يستغني عن الراعي»، والزعماء يفتنون الجماهير، ويفرضون عليها بفعل تأكيداتهم المتكررة وبفعل حركة العدوى، الحركة ذاتها تلك الاعتقادات التي روضها الزعماء أنفسهم، وهكذا يشرح (قانون الوحدة الذهنية لدى الجماهير)[٢].

–في رأينا– هذه الهستيريا الجماعية، وحالة العدوى، والإيحاء الذهني، تعطي للجماعة قوة لا شعورية، كما تعطيها ذوبان الشخصية الواحدة وضياعها مع شخصيات الجماعة أو الحشد، مما تقلل المسؤوليات الملقاة على الشخصية في الظروف العادية، مما تجعل الشخص يتصرف في داخل الحشد بشكل أعمى، أي لا شعوري، وفقا لما يحس به في داخل الجماعة، لذلك قد يلجأ الأفراد إلى الشغب والعنف والغوغاء بتأثير العدوى والإيحاء، ولو كان في ظروف طبيعية لا يتصرف بها، وهذا السلوك يقربنا إلى ما يعرف بسلوك القطيع «الذي يشبه سلوك القطيع عند الحيوانات»، إذ تكون صفات

---

(١) عبد الرحيم العطري، سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية، إضافات، العدد الثالث عشر، ٢٠١١م، ص٢٣.

(٢) مجموعة مؤلفين، المطول في علم الاجتماع، إشراف ريمون بودون، ج١، ترجمة د. وجيه أسعد، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠٠٧، ص٣٥٦.

هذا السلوك أنانية، فكل فرد في الحشد أو الجماعة يخدم نفسه بنفسه بغية تقليل الخطر على نفسه بدخوله مع الجماعة والتصرف بسلوكهم[١].

وبهذا يظهر القطيع بمظهر الوحدة الواحدة، وهو في الحقيقة يخدم مصالح الأفراد أنفسهم، ويحدث هذا السلوك كثيرا في أثناء المظاهرات، فالأفراد يقعون تحت تأثير العدوى والإيحاء والأهواء والعاطفة الجمعية، وبذلك يكون الفرد غير مراقب في سلوكه، لذلك قد ينجرف الأفراد إلى سلوكيات عدوانية وعنيفة بتأثير البعض.

٢. نظرية القيمة المضافة The value Added Theory

للعالم نيل سملزر «N. Smelser» تنظر هذه النظرية إلى ما يسمى تعقب المراحل، فكل مرحلة عملية بمثابة شرط ضروري للإضافة المناسبة والفعالة للقيم في المرحلة التي تليها، وقد حدد سملزر مراحل تمر بها هذه النظرية معتمدة في ذلك على الصيرورة «الأداء» أي هي عملية حركية تراكمية، وهي كالآتي:

المرحلة الأولى: التهيئة البنائية التي تهيئ وتشجع على أشكال معينة من السلوك الجمعي كي تكشفها الأفعال لكنها غير قادرة على إتيان سلوك جمعي.

المرحلة الثانية: التوتر البنائي، وهي مرحلة متواصلة عضويا مع التهيئة البنائية نتيجة تراكم الظروف مما تهيئ لتوقعات محتملة للسلوك الجمعي التي تؤدي إلى حركات اجتماعية.

المرحلة الثالثة: نمو وانتشار المعتقد العام، في هذه المرحلة يكون فهما مشتركا لطبيعة الظروف التي يمر بها المجتمع، وتحديد مصدر القلق الاجتماعي والتوتر.

المرحلة الرابعة: العوامل المنشطة، وهي العوامل التي يشترك فيها بنفس الإحساس والتي تجسد المعتقد العام فتكون معجلة ويبرز فيها التوتر وحوادث تؤدي إلى الهيجان وتنشط وتعجل السلوك الجمعي.

---

(١) ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.

المرحلة الخامسة: حشد المشتركين للفعل، ويبرز في هذه المرحلة دور الزعماء والقادة المحركين للفعل عندما يجد لفعل الظروف والشروط المناسبة وتتميز هذه المرحلة بإظهار حالات الترهيب والعداء والتحريض على الثورة[1].

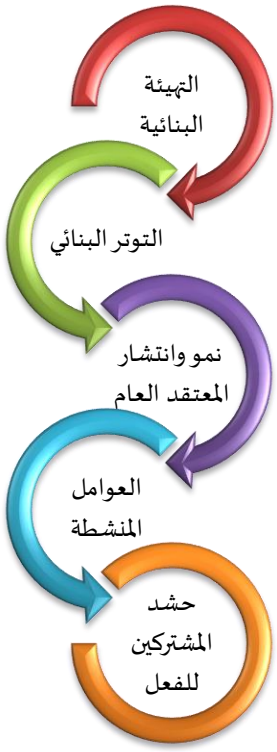

الشكل رقم (١)

حلقات القيمة المضافة

(١) د. متعب مناف السامرائي، محاضرات في السلوك الجمعي، العام الدراسي ١٩٨٩-١٩٩٠، قسم الاجتماع، كلية الآداب/ جامعة بغداد، محاضرات غير منشورة، وللمزيد أيضا انظر: د. إيمان شومان، علم الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، مصر، ١٩٩٦م، ص١٥٦، وانظر: د. رباح مجيد الهيتي، انهيار سلطة الدولة في العراق، دارسة في علم الاجتماع السياسي، دمشق، سوريا، دار العرب للدراسات والنشر والترجمة، ٢٠١٠م ، ص٨١-٨٢.

٣. نظرية تعبئة الموارد Resource Mobilization

قبل الخوض في النظرية لابد من تعريف التعبئة التي عرفها «اتيزوني» بأنها عملية تكتسب فيها وحدة اجتماعية بسرعة نسبية في السيطرة على الموارد التي لم تكن لها سيطرة عليها من قبل.

أهم روادها «أوبرتال، وماك آرثي، وزالدونيلي، ووليام جامسون»، ينظر أصحاب هذه النظرية إلى الحركات الاجتماعية والسياسية على نحو عريض، فهم يعتبرون الصراع والعنف أمرين متلازمين للحياة الاجتماعية، وبهذا تعد الحركات الاجتماعية والسياسية أحداثا عادية، وتركز هذه النظرية على تنظيم الحركات، لأنه من أهم خصائصها، بما فيها من عدد المؤيدين ومركزية السلطة والطابع البيروقراطي لتنظيمات الحركة، وتركز أيضا على أفعال المشاركين في الحركة واستراتيجيات الأفعال.

وينظر منظرو هذه النظرية ومنهم جامسون وتيلي إلى المجتمع على أنه جماعات ذات حركة مستمرة، يسوده الانتشار والتجمع، وكثيرا ما تظهر الجماعات في حالة استقرار، ثم تحاول تحدي الجماعات المعارضة، كالسلطات الحكومية، وذلك في طموحها لزيادة مواردها ومزاياها الخاصة.

وحركة الجماعات وظهورها تحدث استجابة لتغيرات خمسة، هي:

١. مصالح الجماعة المعبر عنها بصراحة.
٢. مستويات العدالة السائدة.
٣. الموارد التي تسيطر عليها الجماعات.
٤. الموارد التي تحت سيطرة الجماعات الأخرى «لاسيما الحكومات».
٥. عملية التعبئة والفعل أو العمل الجمعي.

وبذلك تؤكد نظرية تعبئة الموارد على كيفية نشوء الحركات الاجتماعية أكبر من تركيزها على شروط فاعليتها، وتفترض نظرية تعبئة الموارد أن الحركة الاجتماعية

والسياسية تشكل بواسطة تنظيمات عقلانية في الاختيار الرشيد للاستراتيجيات وتكتيكات تعبئة الموارد.

وترى هذه النظرية أن الجمهرة «crowd» هي عبارة عن عملية تعبئة الروابط والتنظيمات بغية الوصول إلى أهداف جمعية وتتكون الوحدات الاجتماعية الدائمة بهذه الطريقة وتسعى إلى ولاءات وأهداف جديدة(١).

وترى نظرية تعبئة الموارد أن بناء الحركات الاجتماعية وآليات تدبيرها وتشكيلها يتم عن طريق الموارد الاقتصادية والسياسية والتواصلية المتاحة للأفراد والجماعات الموجودة في الفعل الاحتجاجي، وعدم تناسي قدرة استخدام هذه الموارد. لذا فإن الحركات الاجتماعية من منظور هذه النظرية هي استجابات عادية ومنطقية لمواقف وإمكانيات استحدثت في المجتمع، فهي تدل على الفاعلية الاجتماعية، ومكون بنائي للعملية السياسية(٢).

٤. نظرية آلان تورين Alain Touraine Theory

يؤكد تورين أن الحركات الاجتماعية هي فعل خاص يؤثر على سلوك جمعي لفاعلين من جماعة معينة تتنازع ضد جماعة أخرى بغية الزعامة والقيادة الاجتماعية، فالصراع مؤشر قوي للحركات، وقد ميز تورين بين الجانب النوعي المتصل بالأشكال والصيغ والجانب التنظيمي المفتوح على شروط الإنتاج والتكوين. ويرى تورين أن الحركات الاجتماعية غير اختزالية، وهي نسق من التفاعلات التي تحتويها، ويرى تورين أن الحركات الاجتماعية إنما تنمو في المجتمع ما بعد الصناعي بسبب تضاؤل وإخفاق النظام الديمقراطي في تحقيق الحرية والمساواة، فالدولة هنا تسعى بمختلف

---

(١) د. إيمان شومان، مصدر سابق، ص١٥٩-١٦١.

(٢) عبد الرحيم العطري، مصدر سابق، ص٢٣.

أجهزتها القمعية والأيديولوجية تسعى بشكل كبير إلى تقليص مساحات الحرية والديمقراطية، لذلك تظهر الحركات الاجتماعية كوسيلة وحيدة لاسترجاع الحرية.

ويرى تورين أن الحركات الاجتماعية تتسم بالحيوية، مما يؤدي إلى قلب وصوغ مجريات التاريخ في عملية إنتاج المجتمع وإعادة إنتاجه(١).

وتضم الحركات الاجتماعية كما يرى تورين ثلاثة عناصر أساسية، هي:

١. الدفاع عن الهوية والمصالح الخاصة.
٢. النضال ضد الخصم والتعارض، أي الوعي للآخر الذي تتعارض معه، والذي تدخل معه في دائرة الصراع(*).
٣. الرؤية العامة التي يتقاسمها الأفراد.

فطبيعة الحركات الاجتماعية تفترض صراعا حول المصالح والدفاع عن الحقوق، لذلك توجد خصوم كطرف أو مالكين لوسائل الإنتاج والإكراه، وطرف آخر غير مالكين، وهذا يريد شيئا من التنظيم والرؤية وقواعد اللعب، فكل حركة اجتماعية لها هويتها ومعارضتها وكليتها التي تميزها.

ويبرر تورين الحركات الاجتماعية الجديدة بأنها تقدم نفسها كمولدات للتاريخ المعاصر «امتلاك التاريخ، قيادته، توجيه الفعل»، فالعلاقات الاجتماعية تبنى على الصراع المستمر بين من يملك ومن لا يملك، ممهدة لبناء حركات اجتماعية(٢).

---

(١) عبد الرحيم العطري، مصدر سابق، ص٢٥-٢٦.

[*] انظر أيضا: د. شبيب دياب، سوسيولوجيا النزاع، ديموغرافيا التعاونية للخدمات التنموية الثقافية، بيروت، ٢٠٠٧م، ص٦٩.

(٢) عبد الرحيم العطري، مصدر سابق، ص٢٧.

٥. نظرية الحرمان: Privation Theory

تهتم هذه النظرية باستجابات الأفراد للظروف المتغيرة التي تحدث في المجتمع، ولاسيما عندما يحس الأفراد أنهم وقعوا تحت طائلة الظلم والتهميش والإقصاء والعنف، فإنهم يلجؤون إلى تشكيل جماعات وخلايا تؤسس للحركات الاجتماعية، وغالبا ما تكون ضد السلطة عندما يعتقدون بأنها سبب الظلم والحيف الواقع عليهم، لذلك تكون الحركات الاجتماعية نتاجا للتفسيرات المتغيرة للأفراد لما يحدث في مجتمعهم، وتعبيرا عن مشاعرهم إزاء الوضع الحالي.

ولابد من تعريف الحرمان قبل عرض تفاصيل النظرية، فالحرمان: هو شعور بعدم الإشباع وعدم الرضا لما يراه الأفراد ضروريا، وكان متوقعا أن يحصلوا عليه من الأنظمة السياسية والاقتصادية القائمة.

ولنظرية الحرمان نماذج أبرزها:

١. الحرمان والفعل السياسي:

إن حالات الحرمان الاقتصادي والضغط والكبت السياسي تحفز الأفراد للاحتجاج والثورة ضد الأوضاع القائمة، وهذا لا يعني أن كل الحالات تسود فيها الحركات؛ لأن الفقر والكبت هي عوامل من ضمن عوامل أخرى تشجع الأفراد على الاحتجاج والثورة ضد السلطة.

٢. الحرمان النسبي:

الحرمان النسبي كما يرى روبرت جيور Robert Gurr هو التعارض بين توقعات الأفراد من الأشياء وشروط الحياة التي يعتقد الناس أنهم يستحقونها وإمكاناتهم من الشروط التي تحدد إدراك الناس للفرص المتاحة أمامهم، وعندما تتسع الفجوة بين ما يريدونه ويتوقعونه وما يحصلون عليه، يزداد إحباطهم وشعورهم بالظلم، وبهذه الحالة يلجأ الناس إلى المقارنة بين أوضاعهم وأوضاع غيرهم في المجتمع، أي يتخذ الناس جماعات أخرى كجماعات مرجعية للمقارنة من نفس المجتمع، وبهذا تتجسد المشاعر

في الحرمان من شيء يستحقونه، وفي رأي جيور ودافيز أن هناك علاقة بين العنف السياسي والحرمان النسبي، مما يؤدي إلى الاحتجاجات والحركات الاجتماعية.

٣. الحراك للأسفل:

عندما تحدث تغيرات اجتماعية وسياسية واقتصادية في المجتمع ولاسيما عندما يتدهور الوضع نتيجة لهذه الظروف، فقد يهبط بعض الأفراد أو الجماعات إلى مرتبة أدنى في السلم أو الهرم الاجتماعي، أي تدني وتردي ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، مما يعطي لهؤلاء الناس الشعور بالإحباط والأسى والتذمر لما فقدوه في الحياة الماضية، أو لما يطمحون إليه ويرون أنه من حقهم في الحياة الحالية والمستقبلية، هذه المقارنة التي يجريها الأفراد بين وضعهم السابق والحالي تشعرهم بالحرمان النسبي والتذمر والقلق والأسى، سمي هذا الحرمان عند جيور «الحرمان الناجم عن تدهور الوضع Decremental deprivation».

ويرى أصحاب هذه النظرية أن الأفراد يكونون أشد غضبا عندما يفقدون امتيازاتهم السابقة وما كانوا عليه أكثر من غضبهم لفقدهم الطموح والأمل في الحصول على ما ليس لديهم، وهم دائما يسعون إلى الاحتفاظ بوضعهم السابق، هذا النوع من التدني في الحراك وفي المكانات الاجتماعية وأدوارها يؤدي إلى السعي لحركات اجتماعية للحصول على المكانات والمراكز السياسية التي تجذبهم ويطمحون للوصول إليها، كما أنهم يخشون ويقلقون من أشخاص يحصلون على هذه المراكز والمكانات الاجتماعية العالية التي يصعدون بها في السلم الاجتماعي إلى الحراك للأعلى[١].

---

(١) د. إيمان شومان، علم الاجتماع السياسي، مصدر سابق، ص١٧٥-١٨٠.

الشكل رقم (٢)
دائرة الحرمان

تطبيقات نظرية:

أولا: تطبيق نظرية القيمة المضافة «للعالم سملزر»

عند استقراء الواقع العراقي منذ الاحتلال عام ٢٠٠٣م ولغاية كتابة البحث، حدثت تغييرات جذرية، والتي حدثت في مختلف المجالات، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولاسيما بعد قرار «بريمر» بإلغاء المؤسسات ذات الأهمية الكبيرة في المجتمع، مثل وزارة الدفاع، والداخلية، والإعلام وغيرها، وكذلك صعود حكومات محلية بوصاية خارجية، ولاسيما من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، تحمل أفكار الظلم والتهميش من قبل النظام الحاكم قبل الاحتلال واعتناق فكرة التمييز الطائفي والحزبي للنظام السابق، مما أسفر عن انتهاج سبل السياسة الطائفية، وتهميش الآخر، ممن كان يعتقد أنه أغرق بالامتيازات من الحكومة أو النظام السابق، فولد واقعا وإحساسا بالطائفية السياسية مع وجود اعتقالات واسعة من الحكومة ضد فئات معينة، تحسب على النظام السابق، أو على مذهب وطائفة يعتقد بأنها ساندت النظام السابق، فتولدت

مجموعة من المشاعر مثل الظلم والتهميش واليأس والإحباط والحرمان، ومما يزيد الوضع سوءا هو استمرار الجرائم المتمثلة بالانفجارات المتتالية والمستمرة في عموم العراق من دون استثناء، وتزايد الاغتيالات والاعتقالات والسجون بمبرر أو من دون مبرر، والمشكلة التي يعاني منها العراقيون بشكل عام هي أنهم لم يستفيدوا ولم يعتبروا من الماضي، فصار الشعب ضحية الصراع السياسي، فمن كان يعتقد أن النظام السابق مارس عليه الظلم والتهميش والإقصاء هو أيضا عندما سنحت له الفرصة وتبوأ المناصب السياسية ونظام الحكم مارس نفس الأساليب من ظلم وتهميش وإقصاء، مما يجعل العراق يدور في دائرة العنف والكراهية والتهميش.

وبالرجوع إلى نظرية القيمة المضافة، وتطبيقها على أحداث البحث، نجد الآتي:

المرحلة الأولى: التهيئة البنائية

وهي مرحلة الاحتلال وانهيار سلطة الدولة في العراق التي سادت فيها ظروف سيئة كثيرة، مارسها المحتل وشجع بعضها، مثل الاغتيالات والاعتقالات العشوائية، والتفجيرات بأنواعها، مثل تفخيخ السيارات وزرع العبوات الناسفة والقصف العشوائي وإثارة الفتن بين مكونات الشعب العراقي، سواء السياسية أو الدينية أو العرقية ومن ثم وصول أنظمة حكم محلية مارست سياسة الإقصاء والتهميش، مع عدم السيطرة على الوضع الأمني المتردي والمستمر، مما خلق علاقات سلبية سيئة بين السلطة وبين المجتمع، ولاسيما من وقع عليه الشعور بالظلم، هذه الظروف السيئة والمستمرة التي طال أمدها أصبحت بمثابة تهيئة واستعداد للاحتجاجات والحركات الاجتماعية.

المرحلة الثانية: التوتر البنائي

وهي المرحلة التي تتراكم فيها الظروف السلبية ولاسيما السياسية، إذ اتسعت دائرة العنف والتهميش، واتسعت دائرة المشاعر المناوئة للسلطة، مما جعل مكونات سياسية ومذهبية تعيش حالة من التوتر المصحوب بالقلق نتيجة السياسة الطائفية وما

يسفر عنها من عدم عدالة وعدم مساواة واعتقالات وتهجير وتعدد وسائل الضغط والإكراه، كل هذا جعل مكونا معينا محسوبا على النظام السابق سواء من الناحية السياسية الحزبية أو من الناحية الدينية المذهبية يعيش حالة من التوتر نتيجة المعاملة السيئة من السلطة، وفي هذه المرحلة امتزجت المخاوف والقلق ومستقبل الأفراد، أي امتزاج الظروف والمشاعر النفسية الاجتماعية بحالة من التوتر البنائي.

المرحلة الثالثة: نمو وانتشار المعتقد العام

نتيجة للظروف السلبية الناتجة عن التهجير والاعتقالات والتهميش والإقصاء، ساد المجتمع المناوئ للسلطة شعورا وفهما مشتركا لطبيعة الظروف التي يعاني منها، وتحديد مصدر القلق والتوتر والإقصاء.

المرحلة الرابعة: العوامل المنشطة

وهي العوامل والظروف التي يعاني منها ويشترك فيها جماعة من الناس أو الأفراد، والتي تبلور وتجسد المعتقد العام، فتكون هذه العوامل والظروف حالات منشطة ومعجلة للتمرد والاحتجاجات والحركات الاجتماعية، وتبرز في هذه المرحلة حوادث تؤدي إلى الهيجان، وحدوث أهم العوامل المنشطة التي عجلت بالاحتجاجات والحركات الاجتماعية في مكان البحث –أي منطقة البحث– هو اعتقال حماية النائب ووزير المالية الذي هو محسوب على مكون معين يعتقد أنه مناوئ للسلطة، حتى وإن كان مشتركا في العملية السياسية مع السلطة ونظام الحكم، مما حدا بالمواطنين المحسوبين على فئة النائب ووزير المالية بالهيجان وإعلان الاعتصام والتظاهرات في محافظة الأنبار، وتبعتها خمس محافظات أخرى محسوبة على المكون المذهبي نفسه، ومحسوبة على أنها كانت مساندة للنظام السابق نظام صدام حسين.

المرحلة الخامسة: حشد المشتركين للفعل

في هذه المرحلة التراكمية –كما نوهنا– يتحرك المواطنون لفعل، وهي المرحلة التي يقوم بها الأشخاص بفعل، وهي المرحلة الفعلية للقيام بالحركة، والتي هي عبارة

عن حلقة وصل تتجسد فيها جميع المراحل، إذ لا يمكن أن نفصل أي مرحلة عن سابقتها، كما لا يمكن أن تقفز مرحلة على أخرى بحسب رأي سملزر، وفي هذه المرحلة يزداد التحريض على التمرد أو الثورة والاحتجاجات والكشف عن العداء والمناوءة، وتتسم هذه المرحلة بالقلق والرعب، ويبرز في هذه المرحلة أيضا دور الزعماء والقادة المحركين للفعل، كما حصل عند تبوء قيادة الاعتصامات والمظاهرات رجال العشائر ورجال الدين وبعض السياسيين عندما اقتنعوا أن الظروف مناسبة لإعلان العصيان، والمظاهرات والاحتجاجات والحركات الاجتماعية.

ثانيا: تطبيق نظرية الحرمان

عند استقراء الأحداث وملاحظة الوقائع التي أفضت إلى الحركات الاجتماعية، نجد أن عامل الحرمان النسبي له دور بارز في تأجيج الجمهور وإثارتهم، ولاسيما بعد الإحباط الذي وقع على شريحة من الأفراد يعتقدون أن الظلم والحيف والإقصاء قد وقع عليهم، وأن امتيازاتهم وحقوقهم قد سحبت أو أخذت منهم عنوة، ولاسيما بعد أن أدرك هؤلاء الأفراد أن هناك تفاوتا كبيرا بين ما كانوا يحصلون عليه من امتيازات سياسية واقتصادية ومكانات اجتماعية، وبين ما يعيشونه في الوقت الراهن، ولاسيما عندما يحسون أنهم قادرون على قيادة المجتمع وتبوأ المناصب، ومنافسة الآخرين، لاسيما وأن إحساسهم متنامي فيما يدعون بالوطنية وإحقاق الحقوق والمساواة وتنامي توقعاتهم في الحصول على مكاسب معنوية ومادية، لكن الوضع الذي يعيشونه يشعرهم بعدم الموازنة وتحقيق وإشباع رغباتهم، مما ينتج عنه حرمان بعوامل التهميش والإقصاء والحرمان لذلك يكون مسافة وفجوة فاصلة بين ما يطالبون به وبين ما يحصلون عليه فعليا، هذه المسافة الفاصلة في الإشباع تعطي إثارة نفسية وقلقا وتوترا وإحساسا بالحرمان، مما تنطوي على ما هو أكثر من الشعور بعدم الرضا لأن هؤلاء الأفراد يدركون وجود منغصات وعقبات ومؤثرات سلبية يجب عليهم إزالتها وتغييرها من وجهة نظرهم سواء عن طريق السياسة أو حتى عن طريق العنف، سيما وأن الأحداث التي

جرت منذ الاحتلال حتى لحظات كتابة البحث هي أحداث مجسدة للعنف بشكل أو بآخر، حتى على المستوى السياسي، لذلك فإن هذا الإحساس يدفع بالمحرومين والمهمشين إل التمرد والاحتجاج وحتى العنف ضد السلطة الحاكمة أو المناوئة لهم، وبذلك يسعون لتشكيل جماعات وخلايا ممكن إثارتها واستفزازها في الأوقات التي يتم فيها التوتر والاحتقان والإحساس العام بالحرمان حتى تكون نتاجا لما يحدث في المجتمع.

إن الحرمان الاقتصادي وتضاؤل الفرص وسلب الامتيازات والضغط والكبت السياسي والتهميش والإقصاء وزرع بذور التفرقة والطائفية السياسية هي ممهدات لحركات اجتماعية وهنا يستجيب الأفراد المقتنعون بهذه الأيديولوجيات للجوء إلى التمرد والعصيان وتشكيل الجماعات المناوئة للسلطة لتغيير العقبات والإمكانيات التي يعتقدون أنها سبب في تدهور وضعهم بشكل عام، وسبب حرمانهم وإحباطهم ولاسيما بعد القيام بالمقارنة بين:

أولا: أوضاعهم الحالية مع الأوضاع التي كانوا يعيشونها في ظل النظام السابق وما تدره عليهم من مزايا اجتماعية وسياسية واقتصادية.

ثانيا: المقارنة بينهم كفئة سياسية أو مذهبية وبين جماعات أخرى في الوقت نفسه وبذات المجتمع، لكن من فئات سياسية ومذهبية مختلفة، وبهذا تتجسد مشاعر الحرمان من شيء يعتقدون أنهم يستحقونه.

وتتجسد هذه المقارنة عند:

١. المنتمين لحزب البعث سابقا.
٢. عند المحرومين والمضطهدين من الطائفة المذهبية المختلفة التي كانت تحسب على النظام السابق نظام صدام حسين والبعثيين.

المبحث الثاني:

العلاقة بين النظام السياسي والحركات الاجتماعية

تنحصر أنظمة الحكم في العالم ما بين نظامين رئيسين هما «الدكتاتورية والديمقراطية»، ولكل منهما خصائصه في مضمونه وإطاره العام، وتتمثل هذه الأنظمة في الآتي:

أولا: النظام الدكتاتوري:

في الاستخدام الحديث لهذا المصطلح يقصد به النظام الحكومي الذي تكون السلطة فيه لشخص واحد، ويملي أوامره وقراراه السياسية، ويمثل المواطنين له ويخضعون له ويطيعونه، والدكتاتور قد يكون فردا أو جماعة[١].

والدكتاتورية أنواع بحسب درجة الشدة، ففي المجتمعات المغلقة لا تسمح لأي حزب أو جماعة أو أي نوع من أنواع المعارضة، وهنا تسعى الدكتاتورية إلى تنظيم الحياة الاجتماعية والسياسية وتضع لها معايير خاصة على وفق توجيهاتها[٢].

أنماط الدكتاتورية:

١. **<u>الدكتاتورية الفردية:</u>**

وهي التي يتسلط فيها الفرد الدكتاتور على مقومات الدولة تسلطا شاملا ومستغلا ومستخدما القوة العسكرية، ويقصد بمقومات الدولة: «الأرض، الثروة، الشعب، الحكم»، ويعطي الدكتاتور نفسه غالبا صفة القدسية وأن صلته روحية بالله الذي يلهمه ما يجب أن يعمل ويحيط بهذه الفكرة نوع من الهالة والقدسية والحصانة.

---

(١) د. إمام عبد الفتاح إمام، الطاغية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط٣، ١٩٧م، ص١٠٠-١٠١.

(٢) ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.

٢. **الدكتاتورية الجماعية:**

وهي التي تتسلط فيها جماعة معينة على مقومات الدولة، علما أن الدكتاتورية نظام يظهر في الطابع الملكي والطابع الجمهوري، ويظهر في المجتمعات المتخلفة والمتقدمة، إلا أن الفارق بينهما أن المجتمعات المتخلفة يتحمل فيها المجتمع أكبر قدر من صناعة الدكتاتور واستبداده نتيجة العادات والأعراف المتمثلة بالتعصب القبلي والعشائري والديني، أما في المجتمعات المتقدمة فيكون الدكتاتور والاستبداد الواعي بأسباب منها:

أ. غياب الوعي الجماعي عن السلطة الفوقية.

ب. تحول المجتمع إلى آلة عمل متناسقة ومتناغمة للعيش وإشباع الرغبات فقط.

ويوجد نوع ونمط آخر من الدكتاتورية يشترك في صنعها الفرد والمجتمع، وهذا النوع أو النمط موجود حاليا في الدول والأنظمة الشرقية وبعض الدول النامية إذ يقوم الدكتاتور سواء كان فردا أو حزبا أو جماعة بفصل شخصية الحاكم وصفته وامتيازاته عن طبيعة المجتمع بالتقديس، وبهذا تنعدم القدرة في هذه المجتمعات على تنمية سياستها، وتترسخ قاعدة الاستحواذ على المناصب والعروش، وتتسم الدكتاتورية بسمات، أهمها:

١. قمع الشعب في الداخل وشن الحروب على الجوار.
٢. تشكيل الشعب بإطار معين وانحساره على وفق أيديولوجية معينة.
٣. الاستغلال والتستر بالدين لتبرير وتثبيت الحكم.
٤. بناء جهاز أمني استخباراتي قوي ونشيط، يتخلل الشعب.

كما أن للدكتاتورية عقبات ومضادات، أهمها:

١. وجود دستور محكم وشامل للدولة.
٢. الاعتماد على الانتخابات في الدولة في عملية اختيار ممثلين للشعب بحرية ونزاهة.

٣. استقلالية مؤسسات الدولة بشكل شامل وكامل.

٤. ارتفاع الوعي السياسي والاجتماعي والثقافي للشعب، وإطلاق حرية التعليم والتعبير[١].

ثانيا: النظام الديمقراطي:

وهو شكل من أشكال الحكم، يشارك فيه جميع المواطنين على قدم المساواة، والمعنى الحرفي للديمقراطية هو حكم الشعب لنفسه، إما مباشرة، أو من خلال ممثلين عنهم منتخبين، ويحدد فيها علاقات السلطة، وأساس هذا النظام أن سلطة الحاكمين مستمدة من سلطة المحكومين، وتكون في الديمقراطية مساحة من الحرية في إطاعة الحاكمين سواء بالنيابة أو بوساطة أي هيئة معنوية، وتكون الطاعة في النظام الديمقراطي مرتبطة بالمصلحة العامة فتكون المسؤوليات فيه متبادلة بين الحكام والمحكومين[٢].

ومبادئ الديمقراطية كما ترى «آن كاد Ann Cadd» هي: (العقلانية، الاستقلالية، المساواة، الكرامة، التنوع)[٣].

وتتميز الديمقراطية عن الدكتاتورية بأنها لا تمارس الإكراه والاستغلال وفرض الرعاية والتفرقة المجتمعية التي تميز الدكتاتورية، بل تمارس وترسخ أحكاما عامة تمثل مصداقية القانون، فالنظام يعد ديمقراطيا بقدر ما تتحقق فيه من مميزات أهمها:

١. تحتوي على علاقات منتظمة ومطلقة وليست متقطعة وفردية بين الحكومة والشعب.

٢. هذه العلاقات تكون لأغلب أو لجميع المواطنين.

---

(١) ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.

(٢) د. فردريك معتوق، معجم العلوم الاجتماعية، أكاديميا، بيروت، لبنان، ١٩٩٣م، ص١٢٥.

(٣) سمير أبو زيد، الثورات الشعبية العربية وتحديات إنشاء الدولة الحديثة، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠١٣م، ص٢٠٤.

٣. تتميز هذه العلاقات بالتساوي بين جميع المواطنين والفئات، أي لا يسود في هذه العلاقات نوع من الإقصاء والتهميش من التصويت أو السياسات الوظيفية.
٤. تتميز بالتغير المستمر للموظفين الحكوميين، وكذلك الموارد والأدوار، وذلك استجابة لمطالب ومشورة المواطنين الجماعية الملزمة[١].

وتعد المظاهرات والاعتصامات من أبرز أوجه الحركات الاجتماعية، والسؤال المطروح هو: هل يمكن أن تؤثر المظاهرات والاعتصامات كحركات اجتماعية في أنظمة الحكم؟

توجد ثلاث اتجاهات رئيسة في تحليل وتفسير مدى تأثير المظاهرات والاعتصامات، وهي:

الاتجاه الأول: محدودية التأثير

يرى هذا الاتجاه أن التأثير محدود حتى في الأنظمة الديمقراطية، ولاسيما في عملية صنع القرار، ويرى أنصار هذا الاتجاه أن استقرار النظام هو المهم والحفاظ على الوضع القائم وليس إشراك المواطنين في عملية صنع القرار.

الاتجاه الثاني: المبالغة في التأثير

يرى أنصار هذا الاتجاه أن الاهتمام بالنظم الديمقراطية تحديدا، إذ يؤكد أن سلوك التظاهر والاعتصام هو بمثابة استفتاء مستمر على سياسة الحكومة، وهو وسيلة يتخذها الجمهور في التعبير عن رأيه وإيصال مطالبه، كما أن هذه المظاهرات والاعتصامات هي بمثابة جماعة أو مصدر ضغط قوي على صناع القرار.

كما يرى هذا الاتجاه أن تزايد وتعقد المشكلات والاحتياجات يدفعان صانع القرار إلى الاهتمام أكثر من المدخلات القادمة من المواطنين، لذلك تكون المظاهرات والاعتصامات وسيلة مهمة للتعرف على ما يجري في مطالب المواطنين.

---

(١) تشارلزتلي، مصدر سابق، ص٤٢٨.

الاتجاه الثالث: نوع النظام السياسي كمتغير وسط رئيسي

ويرى أنصار هذا الاتجاه أن قدرة ومدى نظام الحكم على استيعاب الحركات والاحتجاجات المختلفة المنظمة وغير المنظمة هو الذي يحدد تأثير المظاهرات والاعتصامات، وتفسر هذا الاتجاه[١] «نظرية بنية الفرصة السياسية Political Opportunity Structure» التي تؤكد أن المتغير الأساسي الذي يحدد تأثير المظاهرات والاعتصامات هو مدى قدرة نظام الحكم على استيعاب حركات الاحتجاج المختلفة، سواء المنظمة أو غير المنظمة، ووفقا لهذه النظرية كلما زاد انغلاق النظام السياسي في وجه المتظاهرين زادت احتمالات قمع تلك المظاهرات، وكلما ازداد انفتاح النظام السياسي زادت احتمالات استيعاب مطالب المتظاهرين، ووفقا لهذه النظرية أيضا فإن المظاهرات المستديمة للاحتجاج للتعبير عن المصالح الجماعية لا تتطور في الدول غير الديمقراطية، وإنما تنشأ بعض مظاهر الاحتجاج الفئوية التي تنتهي إما بالقمع أو بالاستجابة إذا كانت لا تؤثر في مصالح النظام[٢].

---

(١) أشرف عبد العزيز عبد القادر، المحتجون كيف تؤثر المظاهرات والاعتصامات في سياسات الدول، الأهرام، السياسة الدولية، يوليو، ٢٠١٣

http://www.siyassa.org.ed

(٢) أشرف عبد العزيز عبد القادر، المصدر نفسه.